الموقف المطلوب
من الجماعات والحركات الإسلامية المعاصرة

خارطة الطريق

على ضوء ما توصلنا إليه في الصفحات السابقة في دراسة «إشكالية الاستبداد والفساد في التاريخ الإسلامي»، وعلى ضوء ما جرى ويجري اليوم من حراك في البلاد العربية عامة وفي مصر خاصة (لما لها من ثقل ودور محوري في العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط)، يظل السؤال: ما هو الموقف والمنهج الأصوب لهذه الجماعات والحركات الإسلامية، والأمة على مفترق طرق؟ هل تؤدّي مواقفها إلى إصلاح الأنظمة والقضاء على التبعية، أو إلى خدمة المخططات المعلنة لتمزيق العالم العربي والإسلامي وإشاعة الفوضى، وخلق المزيد من الصراعات، على أساس عرقي وطائفي، وبالتالي مزيد من الضعف والتخلف والتبعية؟ وهل الأصوب والأمثل أن تبني الأمة نظاماً اجتماعياً سياسياً جديداً يؤسس لنهضة وإصلاح إسلامي حضاري معاصر، أو أن تغرِّد حركات التغيير والإصلاح وجماعات الحركة الإسلامية خارج السرب والعصر؟ وهو ما سيسهل على الأعداء في الداخل والخارج الالتفاف على هذا

الحراك التغييري الإصلاحي وتدميره، خاصة إذا طمعت حركات الإصلاح والتغيير في الحصول على مكاسب وهمية آنية زائفة، وسيكون حينها ما حدث من ثورة وحراك مجرد حلقة جديدة من حلقات انقلابات الدكتاتورية، والفشل، ومزيداً من الاستعباد والتدهور والتخلف، وتمكيناً لأنظمة الاستبداد والفساد، التي تهدر دماء الشهداء، وبالتالي تفلت من بين يدي الأمة فرصة تاريخية أخرى، لكي تبدأ من جديد عصر الحرية، تتويجاً لجهود حركات الصلاح والإصلاح، بعد قرون طويلة من المظالم والتدهور والتردي.

إذا لم نتعلم من هذه الدروس والعظات، فإن الأعداء المتربصين بنا سيوظفون ثورة الأمة وشبابها، نحو مزيد من السيطرة الغاشمة عليها وعلى مقدراتها، وتكريس تخلفها ونهب كنوزها وثرواتها، وتنفيذ مخططات تفتيت دولها وأراضيها وشعوبها.

على الحركات الإصلاحية عامة والإسلامية خاصة أن تدرك أن الحرص على فتات المكاسب الانتهازية سوف يؤدي بالأمة لأن تدفع الثمن أضعافاً مضاعفة، وسيُمكّن لقوى الظلم والفساد والاستبداد مجدداً، على ما رأينا من تجارب الأمس المرّة، وسيكون القادم أمَرَّ وأدهى.

وما حدث في العراق إنما هو نموذج لما هو مخطط له ومعلن، ومثله حدث ويحدث في كثير من البلاد العربية والإسلامية كالسودان والصومال واليمن وباكستان، وينذر به ما

حدث ويحدث في شمال إفريقيا وغربها، وسواها من بلاد العالم الإسلامي.

لقد دخلت إلى العراق مئات الألوف من الجنود الرسميين وغير الرسميين، ومع ذلك فقد تركت البلاد في حالة فوضى، عدا السيطرة على وزارتين إحداهما وزارة البترول، ثم أشعلت البلاد بالكذب والتضليل والصدامات المدبرة من المتنكرين واستخدم «البلطجية» و«الشبيحة» لإثارة الفتنة بين العرب لتقسيمهم إلى فئتين متصادمتين متعاديتين على أساس طائفي: شيعة في الجنوب وسنة في الوسط. وقسّمت أهل السنة على أساس عرقي: عرب في الوسط والجنوب وأكراد في الشمال.

وشبيه بهذا ما يحدث في الشمال الإفريقي المغاربي، الذي يتكون من العرب والأمازيغ، ومن الأباضية والمالكية، ومثل ذلك دينياً وعرقياً وقبلياً في باكستان وأفغانستان وغرب إفريقيا. وما لم نتدارك الأمر ونصلحه، ونجعل مصيرنا وقرارنا بيدنا، فإن الأعداء سيظلون لنا بالمرصاد، ولن ينجو من المصير المظلم حاكم ولا محكوم.

ولا ننسى ما يجري في مملكة البحرين من صراع طائفي، وأخشى ما أخشاه أن تُهيّأ الظروف التي لا تخفى على المراقب الخبير ليكون هذا الصراع مدخلاً لحرب خليجية خامسة يخطط لها الأعداء ويدبرون، وسيكون هذا الصراع أعتى على الأمة عامة، وجميع دول الخليج خاصة من كل ما سبق، حيث تُدمَّر دولُ الخليج جميعاً، وتمزق أكثر مما مزقت وتنهب أكثر مما

نهبت، ولن ينجو من التدمير حتى الماء؛ ينبوع الحياة والوجود، إلا أن تدرك هذه الشعوب وحكوماتها ما يحيق بها من مخاطر، وما ستؤول إليه من حال، فتحلّ قضاياها بالعقل والعدل والإنصاف، وكفانا ما سبق من دروسٍ مرّة وعظات قاسية، قبل ضياع الفرصة وفوات الأوان.

من الأهمية بمكان أن تقف جماعات الحركة الإسلامية وقفة جدية عند هذا المفترق الذي لم يكن محسوباً، بل هو مفاجأة «القشة التي قصمت ظهر البعير» حين بلغ حال الشعب إلى حدٍّ من الذل والجوع والبطالة والاستبداد والفساد جعل الجمهور، والشباب خاصة بين خيارين اثنين: إما الموت، وإما الإصلاح والكرامة وعزة كسب لقمة العيش.

في هذه اللحظات الحاسمة من تاريخنا يجب ألا يغيب عن وعينا أن الإنسان في الإسلام، في أصل خلقه، مكرمٌ بحق أخوَّته من نفس واحدة خليفة في الأرض، ليحمل فيها مسؤولية الحياة وإعمارها، وهذا يحتّم المساواة بين بني البشر، والإقرار بحكمة تفاوت الصفات والقدرات بينهم، فهناك الأبيض والأسود والأحمر والأصفر، وهناك الذكي والأذكى، والضعيف والقوي والأقوى، وهناك من يرغب في الفنون وهناك من يرغب في العلوم، وهناك السليم القوي وهناك الضعيف المعاق، لكنّهم يتساوون جميعاً في الكرامة الإنسانية، وإن تفاوتوا في القدرات والإمكانات. وهذا التفاوت هو جوهر التكامل والإبداع الإنساني الذي على أساسه تقوم الحياة وتبني المجتمعات والشعوب والأمم، وتوفر حاجات الحياة. ولذلك نجد عمر بن الخطاب

يقول في مقام الكرامة الإنسانية: «سيدُنا [يعني أبا بكر] أعتق سيدَنا [يعني بلالاً العبد الحبشي]»[1].

لا مجال للمقارنة بين قدرات أبي بكر، وبلال، فذاك قائدٌ مفكرٌ فذٌّ وبلالٌ مؤذنٌ، لكنهما يتساويان في حق الكرامة الإنسانية، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسرَاء: 70].

والاستخلاف وكرامة الإنسان يحتمان التكافل، لأنه لا كرامة لمحتاج يمد يده، ولذلك تصدق أبو بكر في غزوة العسرة بكل ماله، لأن الله ورسول الله ﷺ رأس الدولة هو كفيل حاجته وحاجة عياله. وقبل ذلك كان إخاء المهاجرين والأنصار، واقتسام المال بينهم وتزويجهم، كما كانت «الصُّفَّة» لتوفير الطعام لمن يحتاج إليه ويطلبه، وهو ما يفسر لنا قوة ذلك الرعيل وما أنجزه مع أنه كان يُعَدُّ بالألوف، ويفسر لنا لماذا كانوا أمةً، لا أفراداً أنانيين متنافرين متناحرين. وما نراه في الدول المتقدمة من تأمينات وخدمات ومعونات تجسد تكافل مواطني هذه الشعوب، يفسر لنا لماذا هم أممٌ لهم ولمواطنيهم فيما بينهم وتجاه سواهم كرامة لا يسهل على أحد ولا يسمح له المساس بها.

وليس عجباً أن يلفت الرسول ﷺ نظرنا إلى قيم الرسالة الخاتمة، ومفاهيمها التي هي جوهر منهج هداية الإنسان، وحاجتها الدائمة إلى «التجديد» حتى يوم القيامة (أي إلى إعادة تنزيل مفاهيم الرسالة على واقع الزمان والمكان المتغير المتطور)، كل مئة سنة (أي كلما تقادم الزمن).

---

(1) البخاري، **صحيح البخاري**، مرجع سابق، ج3، ص1371.

ولأهمية الوعي بضرورة تجديد تنزيل المفاهيم القرآنية باختلاف المكان وتباعد الزمان، فإن رسول الله ﷺ نبهنا إلى أهمية «تجديد» الدين على مر القرون. ومن هذا المنطلق نرى من الضروري ضرب المثل من أجل مزيد من توضيح هذا المفهوم المحوري في إدارة الشأن العام للأمة.

فمفهوم الشورى -﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]- في إدارة شؤون الحياة العامة (السياسة) كان إلى ما قبل قرنٍ واحدٍ -على أبعد تقدير- يَحْصُر اختيار رئيس الدولة (السلطان) في أبناء «الحاضرة»؛ أي ما يدعى اليوم بـ«العاصمة»، لأنه من غير المعقول أن يخلو هذا المنصب الخطير ومسؤولياته حتى تأتي القوافل والركبان من أرجاء أقاليم الدولة، لتسمية مَنْ يختارون وبيعته.

أما في العصر الحاضر فإن الوسائل الحديثة تجعل عملية «الشورى» والخيار أمراً يسيراً على عموم أفراد الأمة. ففي بلدان قاريّة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً يبدأ الاختيار أو الخيارُ في الصباح لتُعلَم النتيجة وتُعلَن في المساء. وفي مثل هذه الحال فإنه لا مجال لسكان العاصمة مثل «واشنطن» أن يصروا على أن يقتصر أمر اختيار رئيس الجمهورية على سكان تلك المدينة وحدهم دون سواهم ممن يعيشون في الأقاليم والمناطق المتباعدة.

ومن هنا لا يصح أن نساوي بين ظروف قيام الحركة الإسلامية عند سقوط الخلافة العثمانية واحتلال الدول

الاستعمارية الأوروبية لبقايا الدول الإسلامية، والظروف الحالية الحاضرة. ففي ذلك الوقت كانت الحركة الإسلامية -بحكم الضرورة- تمثل في جوهرها حركة رد فعل ومقاومة للهجمة الاستعمارية الشرسة، الهادفة للقضاء على الحصن الأخير المتمثل في دولة الخلافة الإسلامية العثمانية. أما اليوم فعلى مختلف تنظيمات الحركة الإسلامية أن يكون فعلها فعلَ مبادرةٍ وعملٍ مدروسٍ متفاعل مع الواقع بكل تحدياته وإمكاناته لإعادة بناء الدولة، وتشكيل النظام الاجتماعي والسياسي الإصلاحي النهضوي النموذجي الإسلامي المعاصر.

الدعوة والسياسة

الإشكال الأكبر الذي تواجهه مؤسسات الحركة الإسلامية في جُلِّ البلاد الإسلامية هو مشكلة الفهم الصحيح لطبيعة العملين الدعوي والسياسي ومناهج ووسائل ومجالات كل منهما، فبالفهم الصحيح يمكن للأمة أن توظِّفَ كلاً منهما بشكلٍ فعّالٍ في إعادة بناء المجتمع والأمة، وتحقيق غايات الإسلام وقيمه ومفاهيمه ومقاصده.

فعمل الدعوة هو التربية والتعليم القيمي الأخلاقي الاجتماعي، والرعاية الاجتماعية للضعفاء والمحتاجين، ولا يتعارض هذا الدور مع دور مؤسسات تعليم القدرات والمهارات الحياتية الضرورية لرفاهية الأمة وتوفير حاجاتها. أما العمل السياسي فيتعلق بالبرامج التي تهدف إلى إدارة الحياة العامة، بما يخدم مصالح الجمهور بفئاته المختلفة، دون إجحاف بأية فئةٍ.

ويأتي دور جماعات الدعوة في الأساس في تعليم ثوابت الدين وقيمه ومفاهيمه ومقاصده، بالأسلوب الصحيح الذي ينطلق من خطاب حُبِّ الله الهادي الغفور الودود، الذي يحب المؤمن ويرعاه، لأن المؤمن يعمل من أجل تحقيق العدل والإصلاح، ويعتقد بفطرته السويّة أن الله يكره الظلمَ والظالمين، والعدوانَ والمعتدين المصرّين المعاندين، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عِمرَان: 86]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عِمرَان: 57]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المَائدة: 51]؛ لأن ظلام نفوسهم يمنعهم من تلقي نور هداية العدل ورحمة الرحمن الرحيم.

والدعوة بهذا المفهوم هي قاعدة الانطلاق في مجال «السياسة الإسلامية» التي تبني ضميرَها بما يجعلها تحرص على بناء مؤسسات أنظمة الحكم وإدارتها، وكذلك برامج الأحزاب السياسية، لتكون قادرة على تحقيق المصالح الحياتية على أساس من القيم والمقاصد الإسلامية السامية.

فالمعركة الحقيقية لإعادة بناء المجتمع الإسلامي تكمن في استعادة الأمة لحقوقها وواجباتها في حرية العمل وحرية الاختيار، وحرية العقيدة وحرية الفكر، وحرية الدعوة إلى المبادئ والقيم والمقاصد الإسلامية القرآنية، التي لا يختلف عليها جمهور أبناء الشعوب الإسلامية، كالإيمان بالله ورسوله وكتابه، وقصد العدل والمساواة والإحسان والإتقان، والسعي بالإعمار، والإصلاح والإخاء والتكافل، وضمان حق الحرية والاقتناع، وحمل واجبات المسؤولية وأداء الحقوق، والتزام

كرامة الإنسان، ورفض جميع ألوان الاستبداد والفساد، ونبذ ممارسات الظلم والعنصرية.

ولتحقيق معادلة الإصلاح والنهضة وإنجاز جهود الدعوة وحماية مؤسساتها، فإن المطلوب، قبل أي شيء آخر، هو تحرير أعمال الدعوة ومؤسساتها من قبضة السلطة، حتى لا يُشوَّه الدين، ولا تُشوَّه الثقافةُ بتطويعها لمصالح الحكام، وأعوانهم، من أجل احتكار السلطة والثروة بوسائل الاستبداد والفساد.

وعلى مؤسسات الدعوة ألّا تنشغل إلا بأعمال الدعوة الخالصة إلى قيم الإسلام في علاقات الحياة العامة، دون أن تملي على أحد أي خيار أو رؤية باسم المقدس لبرنامج حزبٍ أو آخر، أو جماعة أو أخرى، أو أي فرد بعينه، بل على الدعاة ومؤسسات الدعوة أن تحترم عقل كل مسلم وكل مواطن، وأن تحترم خياره ليقرر ما يراه محققاً لذاته وقيمه ومصالحه. ومن هنا فلا يصح لأية سلطة أن تأمر أي مواطن أو تلزمه كيف يكون خياره، فالناس في حق الاختيار سواء، وخطاب الشورى في الشأن العام موجهٌ إلى جميع المسلمين، وليس إلى فئة دون أخرى، أو قائد وتابع أو عالم وجاهل أو سيد ومسود، ومسؤولية الدعوة في هذا أن تحرص على أن يكون جميع أبناء الإسلام واعين ومؤمنين بقيم دينهم ومبادئه ومقاصده وثوابته، ولا يكون العلاج بسلطوية الأمر، ولكن بمزيد من التربية والتوعية.

إنّ ما يتصل بالسياسة ونوعية برامجها المستمدة من قيم الإسلام ومبادئه، هي ما يتفق بشأنها جمهورُ المواطنين من

مسلمين وغير مسلمين. والفرق هو أن المسلم يَعُدُّ الالتزام بقيم الإسلام ومقاصده التزاماً دينياً وأخلاقياً، وليس التزاماً مصلحياً. ولا خوف من المنحرفين عن جادة الحق، فلن تصغي لهم الجماهير، وسيبقون دائماً أقليةً معزولةً.

أما قانون الأحوال الشخصية فهو الذي تختلف فيه فئات المواطنين مسلمين وغير مسلمين، وهذا الأمر يترك للخيار الشخصي، ولا مجال فيه للإكراه ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: 256]، وكلٌّ مسؤول عن خياره.

ولو أحسن الدعاة دعوة الأمة إلى الإسلام دين الإنسانية، وأحسنوا خطاب الكرامة والحرية والود والعدل والتكافل، لكان خيار النفوس السوية هو الإيمان بالإسلام، الذي لا يهدف إلا العمل الخيِّر، والسعي لأن يكون الإنسان خليفة مكرماً بالإصلاح والصلاح في الحياة الدنيا «إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌّ»[1] ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النّحل: 90].

علينا أن نقرَّ أنَّه ما كان لـ ﴿خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ﴾ [آل عِمرَان: 110] أن تكون على ما هي عليه من فردية وأنانية وتخلّف ومهانة وذل، إلّا بسبب ما أصاب فكرها وفهمها لإسلامها جراء تراجع جهود الدعوة في تاريخها، والذي أدى إلى تشوه فكر الأمة وثقافتها، وكان هذا بسبب تجنيد «نقابات الفراعنة» لـ«نقابة الكهنة» من المثقفين ومن

(1) الطبراني، **المعجم الكبير**، مرجع سابق، ج2، ص171.

المهنيين والإعلاميين، ومن الذين لبسوا زوراً وبهتاناً لبوسَ الدين، لتكون نقابات الكهنة هي الناطقة زوراً باسم المقدس واحتكار المعرفة والصواب، خدمة لـ«نقابات الفراعنة»، وتمكينها من احتكار السلطة والثروة على ما رأينا وما نرى في تاريخنا، وفي كثير من البلاد الإسلامية في عصرنا الحاضر.

الأمة هي الوصي

حتى تحول الأمة دون طغيان الاستبداد والفساد على العمل السياسي، عليها ممارسة حقّها في اختيار حكّامها، واختيار الحزب الذي تخوّله حق إدارة مؤسسات الحكم، ويكون ذلك على أساس من نوعية قياداته وبرامجه، التي تحفز الجمهور إلى تسليمهم مقاليد السلطة وإدارة شؤون المجتمع، ليستمروا في مهمتهم ما دامت الأمة مقتنعة بأدائهم، وبحكمة برامجهم. وهنا يأتي دور تأثير الدين في السياسة وتوجيهه لمسارها على أساسٍ من الشورى.

إن الأمم التي تمسك بمقاليد اختيار من يحكمها، تختار مَنْ يحترم قيمها ويلتزم مبادئها، وتختار مَنْ يقدم البرامج التي تخدم مصالحها بكفاءة، ويتصف رجاله بأكبر قدر ممكن من القدرة والنـزاهة. ولن يتحقق هذا في المجتمع إلا إذا أدت الدعوةُ دورَها في التبليغ والتربية والتعليم. وخيار الجمهور لا يقتصر على ما تستند إليه برامج الأحزاب من القيم والمفاهيم والمبادئ والمقاصد، بل يمتد بالقدر ذاته من الأهمية، إلى ما تمثله برامج الأحزاب وقياداتها لمصالحه، التي تتفاوت القيادات السياسية

وبرامجها في تقديرها، وفي القدرة على تنفيذها، وبهذا تصبح الأمة هي الوصيّ على السلطة وعلى رجال الحكم، وذلك من أهم الأسباب التي تمنع الفساد والاستبداد وتحول دون استيلاء الحكّام على الثروات واحتكارهم لها باحتكار السلطة. فشيوع الاستبداد والفساد يؤدي إلى أن تهدر ثروات الأمة، وتحطَّم مقدَّراتها، ويعاني مواطنوها بطالةً وفقراً وجوعاً، وينحط التعليم، ويتحلل المجتمع، ويُستعبد، وتُذل الرقاب، على ما نشهده اليوم في كثير من الدول.

وبهذا يكون الدين وقيمه جزءاً لا يتجزأ من السياسة، وتوجيه برامج الأحزاب السياسية. ولا مجال هنا إلى أيّ ادّعاء يهدف إلى أيّ فصل، أو تغييب لدور الإسلام في مجال السياسة.

ماذا تعني أحزاب الجماعات؟

علينا أن نفرق بين أعضاء الحزب السياسي وجمهور الحزب السياسي، وبين حزب الفئة، أو حزب الجماعة السياسي، الناطق باسمها.

ففي الحياة السياسية ثمة أحزاب تمثل اليمين المحافظ، وأحزابٌ ماركسية شيوعية، وأحزابٌ فاشية، وأحزابٌ اشتراكية، وأحزابٌ ليبرالية، وأحزابٌ إسلامية، فكيف يعرف الجمهور طبيعة كل حزب، ويقيِّم برنامج هذا الحزب أو ذاك؟ يعرف الجمهور طبيعة الحزب وطبيعة انتمائه من خلال إعلان مبادئه، الذي يوضح مصدر فكره، فإعلان مبادئ الحزب «منفستو» هو الذي

يحدد هوية الحزب، ويعين جمهور الأمة على تقييم طبيعة برنامج الحزب ومعرفة غاياته، ومقاصده، ورؤيته، وقدرة قياداته على تحقيق برامجه، ونزاهتهم وفاعليتهم.

إنّ ما يحدد هوية الحزب الإسلامي هو إعلان مبادئه، التي تكون هي المبادئ والغايات الإسلامية الأساسية العليا: العدل والمساواة والتكافل وحفظ الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية الأديان، والاحتكام إلى جمهور الأمة واحترام خياراته.

وينبغي أن يأتي إعلان مبادئ الحزب واضحاً، وتكون منطلقاته وغاياته الدستورية واضحة، بحيث يجمع ولا يفرق، ويعبر عن منطلقات الإسلام وثوابته الأخلاقية الشاملة في إدارة الحياة العامة، دون اقتصار النص في إعلان هوية الأحزاب الإسلامية على العبارات الفضفاضة مثل عبارة: التزام أحكام الشريعة الإسلامية، لأن السؤال الذي يترتب على ذلك: ماذا يعني الحزب بالشريعة الإسلامية وأحكامها؟ ووفق أي مذاهب الأمة وطوائفها وفقهائها ومجتهديها تُلتزم هذه الأحكام؟

إن إعلاناً عاماً كهذا بشأن إدارة الحياة العامة يعني الدخول في متاهة لا نهاية لها. فمن الطبيعي أن تزعم كل فئة وكل فقيه وكل طائفة وكل جماعة أنها على الصواب. فإذا التزم الحزب مذهباً أو مدرسة بعينها فإن كثيرين سوف يخالفونه ويناصبونه العداء. ويحمّلونه وزر تاريخ أمة الإسلام، هو ومَنْ ينتمي إلى ذلك المذهب أو المدرسة التي انحاز إليها. وهي أوزار لا تتعلق ببرنامج الحزب ولا بشؤون الحكم، ولهذا فهو لغط لا فائدة من ورائه.

أما أعضاء الحزب وقياداته الذين يعبِّر الحزب عن فكرهم ورؤيتهم، ويقومون على إدارة نشاطاته -وهم غير عموم جمهور الحزب- فيُرشح من بينهم مَنْ يمثل الحزب في الترشّح لانتخابات عضوية مجالس السلطة التنفيذية والتشريعية، وعلى هؤلاء الالتزام بمبادئ الحزب وبرامجه، ولا يجوز لهم أن يحيدوا عن شيء منها إلا بإذن مجالس إدارة الحزب، وفي حدود ما تقدره قيادة الحزب للمستجدات، بما يخدم الدولة ويخدم جمهور الحزب، وإلا كان ذلك نوعاً من الخيانة للجمهور الذي اختار الحزب وانتخب عضوه الممثل له على أساس برنامجه الحزبي، وهنا سيدفع الحزب ثمناً غالياً في مستقبل جولاته الانتخابية.

وإذا وجد حزب يمثّل طائفة أو جماعة بعينها، وأمر أفرادها بانتخابه وبأن يلتزموا بأمر أصحاب السلطة في الطائفة أو الجماعة، بغض النظر عن الاقتناع الشخصي لعضو الطائفة أو الجماعة، ففي هذه الحالة يتناقض الحزب مع نفسه، ويغدو تنظيماً سلطوياً وفئوياً لا يحترم إرادة أفراده، ولا يثق بمدى إدراكهم لمصالحهم. ومثل هذا الحزب ليس له أن يأمل في أن يحصل على ثقة الأمة وتمثيلها وإدارة شؤونها. وسيؤدي هذا إلى عدم الثقة بمثل هذا الحزب، ولا ببرامجه وقياداته، وسيستغل المناوئون والمنافسون هذه الثغرة السلبية في إثارة المخاوف منه، كما هو حادث مع بعض الجماعات الإسلامية، التي يؤول أمرها إلى الحظر، والدعاية المضادة، ويضر بالتالي بمطامح الحزب السياسية وأعمال الجماعة الدعوية.

وفي تاريخنا وتاريخ الكنيسة وتاريخ الفاشيين وتاريخ الماركسيين والأحزاب ذات الصبغة الإيديولوجية، ما يؤكّد أنهم حين يمسكون بالسلطة يستأثرون بها، ولا يغادرونها إلا على أسنَّة الرماح. لأنهم يرون أنفسهم دائماً على الحق، وسواهم على الباطل، بتأثير ما تجلبه السلطة من منافع، فيسود الفساد والاستبداد، وبخاصة بعد عهد الجيل المجاهد الأول.

إن أي حزب لا يساوي بين أفراد الجمهور والأعضاء الذين يرغبون في الانضمام إليه، بصرف النظر عن انتماءاتهم، ولا يعطيهم الحق في اختيار الأكفاء منهم للترشيح في المناصب التي يُتنافس فيها، سيوصم عندئذٍ بالطائفية والعنصرية والانغلاق.

وعلى هذا، فإن على جماعات الحركة الإسلامية، أن تتخصص في أعمال الدعوة وتربية الناس، وتترك أمر الحزبية السياسية لمن يرغبون في العمل السياسي، ولمن تميزوا بالقدرة المهنية السياسية، وأن تتعدد الأحزاب السياسية الإسلامية بتعدد الرؤى، لأنها وإن اتفقت في التوجه الإسلامي والتزام مبادئه، إلا أنها تتفاوت في الرؤى والقدرات في خدمة مصالح الأمة. وليس لمؤسسات الدعوة أن تنحاز إلى حزب أو آخر، أو إلى شخص أو آخر.

ومعنى هذا أن أي مجموعة من المواطنين لها أن تكوِّن حزباً سياسياً، وأن يعبر إعلان الحزب عن هويته، وهذا لا يمنع من أن يضمَّ الحزب «الإسلامي» أعضاء من المواطنين غير المسلمين ما داموا يقرون ويؤمنون بمبادئه. ومن الضروري أن يكون جمهور هذا الحزب خليطاً من المواطنين المسلمين وغير المسلمين،

فهويّته وإن عبرت عن مبادئ القيم والمقاصد الإسلامية، فهي تعبر كذلك عن الفطرة الإنسانية السوية في قيم الحرية والكرامة وقصد العدل والمساواة، والإحسان والتكافل والإصلاح. وعلى الحزب أن يعامل جميع أعضائه وفقاً لكفاءتهم والتزامهم بقيم الحزب الفطرية الإسلامية ومبادئها ومقاصدها.

التجربة التركية درس يُحتذى

امتازت تجربة الشعب التركي بالمحافظة على مؤسسة الأوقاف وترك أمر تعليم الدين للشعب ولرجال الدعوة. وقد مرت تجربة الحركة الإسلامية السياسية التركية في مراحل، تتوّجت بقيام مجموعة من الشباب الإسلامي بإنشاء حزبٍ التزم منهج الدولة الإسلامية المدنية، واحترم الحريات، قصد العدالة والمساواة والتكافل، وخدمة الأمة ومصالحها بكفاءة ونزاهة ومهنية، فانضمَّ إلى عضويته أعضاء من غير الإسلاميين، فعاملهم على أساس الكفاءة والالتزام بمبادئ الحزب دون تفرقة، الأمر الذي جعل حزب الإسلاميين هو الخيار الذي صوَّت له جمهور فئات الشعب التركي من الإسلاميين وسواهم، لأنه خدم حرية الممارسة الدينية الدعوية الإسلامية ووفّرها لهم، وأزال عن المسلمين الملتزمين ظلم سياسة القمع والاضطهاد والتحيُّزات الجائرة، حتى فيما هو من شؤون الحرية الشخصية وما يُعّدُّ إسلامياً من شؤون الأحوال الشخصية، ومن ذلك اللباس الساتر المحتشم في غطاء شعر رأس المرأة، بعد أن حرمت الأحزاب الليبرالية المرأة -بسبب الحجاب- من حقها الأساسي في

التعليم، ومن وظائف الخدمة العامة، إلا بعد أن تخلع حجابها.

على الحركات الدعوية الإسلامية والتبشيرية وسواها أن تُعلِّم وأن تربّي وتدعو وتبشِّر بالحسنى، وعليها أن تترك العمل السياسي للمؤهلين من المواطنين، ومن أبناء الدعوة وتلامذتها، ومن الراغبين في العمل السياسي الذي يستند إلى غايات الفطرة الإنسانية وقيمها الإسلامية، وخدمة مصالح الأمة بنزاهة وكفاءة في دولة ونظام مدني إنساني إسلامي يسع المواطنين كافة، مسلمين وغير مسلمين، دون تفرقة أو تحيُّز.

إننا نخطئ إذا لم نعرف أهمية دور حركة النورسيين، وسواها من حركات الدعوة ومنظماتها، كحركة «قولن» ومدارس تحفيظ القرآن في التجربة التركية، وما حققتها في ظروف لا تقل عن ظروف العالم العربي، إن لم تكن أشد وأقسى، بحكم الموقع والتاريخ في علاقة تركيا والدولة العثمانية بأوروبا.

ولو ركزت الحركات الإسلامية على عمل الدعوة وتركت المجال السياسي لشبابها ليخوضوه بفكر نيِّر، ومنافسة فعَّالة مع بقية الأطياف، لتحقق بهم ما تصبو إليه الدعوة، لما يتميَّز به هؤلاء من فكر وتصورات وأخلاق ونزاهة، على ما نرى في تركيا، فكان ذلك هو المنهج المجرَّب.

الدعوة والتجديد

يخطئ الإسلاميون إذا اعتبروا أن الوصول إلى السلطة والحكم -وليس إصلاح الفكر ومناهج الدعوة- هو الإشكال

الأساس الذي يواجه الأمة في هذا العصر، وأنّ بتحققه ستحل المعضلات التي تتهددها. والدليل على ذلك أنّ الأثر الذي تركته سنوات من حكم الحركات الإسلامية في بعض الأقطار -عدا نجاحات التجربة التركية وبعض أفراد من الإسلاميين الذين شاركوا في حكومات بعض البلدان- لم يكن إيجابياً، بل سلبياً في مجمله، أدى إلى خسارة هذه الحركات للكثير من مؤيديها، وأحبط كثيرا من مناصري الحل الإسلامي.

ومن الواضح أن السبب هنا يكمن في القيادة والجمهور على السواء. فالقادة الدعاة لم يقدموا فكراً ولا تصوراتٍ بديلة تغيّر طبيعة القاعدة الواسعة، لاسيّما القطاعات المثقفة والفاعلة منها. فبعض هذه الفئات -على سبيل المثال- لا تزال حبيسة الانبهار بالنموذج الغربي، وتتطلع إلى تقمُّصه في نظام الحكم، وفي قضايا المرأة، وفي النظام الاقتصادي، وفي التعليم، دون إدراك أن بناء رؤية المجتمع المسلم الكونية الروحية الكامنة لا تتوافق مع الرؤية الكونية المادية الغربية. وقد نتج عن ذلك -حيث طبق- وضعٌ هجين له من الرؤية الغربية المظهر، وأمّا الباطن فيستتر فيه التشوه الفكري والثقافي، الذي ألمَّ بفكر الأمة على مر القرون، الأمر الذي مكَّن للفساد والاستبداد في المجتمع.

إن إصلاح الفكر ومناهج الدعوة في تقديم التصور الحياتي الإسلامي المتكامل، هو العامل الأهم الذي يقدم البديل للحضاري الغربي. ولو أدرك العاملون والدعاة والحركات الإسلامية أهمية هذا الدور، لتمَّ لهم ما يتطلعون إليه في واقع مجتمعاتهم، في السياسة والاقتصاد والتربية والتعليم وسواها.

إن ضعفنا هو في فكرنا المشوه، وفي قصور جهود الدعوة الفعَّالة في واقعنا، ولكن التحدي الكامن في عقيدتنا ورؤيتنا الكونية الروحية الأخلاقية، هو السبب في خوف الغرب المادي منَّا، وهو ما يفسّر جهوده الدائبة في حروبه الشرسة ضد حركات الدعوة والفكر في عالمنا الإسلامي.

علينا أن نصرف عمل الدعوة وحركاتها إلى التجديد الفكري والتبليغ بكل الوسائل، وخاصة في مجال التربية والتعليم، بما يخدم تمكين قيم الإسلام ومقاصده، بدءاً بالأسرة والمدرسة والمسجد والجمعة، والإعلام والنوادي الفكرية والاجتماعية للصغار والكبار، وفي المجالات التي تخدم السلوك والعلاقات والحقوق والواجبات والمظهر واللباس من المنظور الإسلامي.

لقد تمكنت الأقلية الصهيونية من السيطرة على شعوب الغرب ومقدراته عن طريق السيطرة على الفكر والوعي، والسيطرة على مؤسسات التعليم العالي، والإعلام والمصارف والمؤسسات المالية، بما مكَّنها من التزييف والتضليل، وشراء الساسة وتمكينهم من استغلال الشعوب، والسيطرة على مؤسسات الحكم في بلادهم، وجرهم إلى سياسات ومعارك لا تخدم هذه الشعوب ولا تخدم مصالحها، وهو ما عبَّر عنه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر، حين قال إن سياسات بلاده لا تخدم مصالحها ولكنها لخدمة إسرائيل، وأنه يستطيع الجهر بهذا القول الآن فقط لأنه لم يعد سياسياً، فثاروا عليه وأثاروا عليه عملاءهم. ومثله رئيس وزراء ماليزيا الأسبق محاضر محمد، وغيرهم من الذين تجرأوا وكشفوا عورات تلك الأقلية الصهيونية المسيطرة.

لقد بيّنت استطلاعات الرأي التي تمت في المجتمعات العربية أن الجميع يؤمنون بقيم الإسلام، وأن سلوك الكثير منهم هو العكس، ولا تفسير لذلك إلا الجهل، لأن هناك قصوراً في عمل التوعية الإسلامية، وقصوراً في الفكر، وفي التجديد وفي التنزيل على واقع العصر وتحدياته وإمكاناته، وقصوراً في الفكر التربوي، وفي التخلص من الخطاب الدعوي السلطوي المحبط.

وبقدر ما تحقق مؤسسات الدعوة من استقلال، وما تبذله من جهد فكري ودعوي، تنجح الأمة في العمل السياسي والاقتصادي، وفي التقدم المادي والحضاري، فتلك سنة الله ﴿وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗا﴾ [الأحزاب: 62] و﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرّعد: 11]. فالدعوة، ثم الدعوة، ثم الدعوة، لمن شاء الإصلاح والنجاح بإذن الله.

الفرق بين المدنية الإسلامية والليبرالية العلمانية

إن مفهوم العلمانية المطلق، بمعنى مجرد الفصل بين الحكم والسياسة، والدين، يجعله مصطلحاً ومفهوماً يرفضه الإسلاميون، لأنه مفهوم مليءٌ بخلفيات نفسية، تجعله يعني التغريب، والحجر على الإسلام، والدعوة إلى التحلل الأخلاقي.

وعقيدة الغرب الاجتماعية، ليست مجرد علمانية تعني الفصل بين السياسة والدين، ولكنها في أوروبا خاصّة، تعني الليبرالية الاجتماعية، أياً كان التوجه الاقتصادي، رأسمالياً كان أم اشتراكياً أو شيوعياً.

وترجع نشأة الليبرالية في أوروبا إلى ردة فعل الشعوب

الأوروبية على استبداد الكنيسة وفسادها حين استولت على السلطة، واستبدت وأفسدت الحكم، فثارت الشعوب الأوروبية وأزاحت سلطة الكنيسة وإملاءات كهنتها المستبدة، وبذلك لم يبق للكنيسة ما تقدمه، لأن ما تبقّى لديها من النصرانية ليس في جوهره إلا مجرد طقوس وروحانيات وبعض من الخرافات. وهذا الأمر أوجد فراغاً في مجال العلاقات الاجتماعية، أدى بالفرد إلى أن يرتد إلى الجانب الطيني، وإلى نزواته الحيوانية، لتكون هي المرجعية لما يفعله.

أما الكنيسة فقد تُرِكَ لها حريةُ مزاولة شكلياتها وخرافاتها التي لم يعد لها أثر كبير في توجيه حياة المجتمع، وأصبحت شعوب الغرب -في الغالب- في حالة فراغ روحي أخلاقي لا يبقي لهم في حياتهم من هدف أو معنى سوى طلب اللذة والمتعة، فالفرد (الإنسان) هو المرجع، ومعنى هذا أن المرجعية الوحيدة لدى هذا الإنسان ومجتمعه في تقرير الصحيح والخطأ هي مرجعية ذاتية بحتة، ولا مجال فيها للتفرقة بين الفطري والمنحرف، أو الأخلاقي والبهيمي، وليصبح بذلك الماديون شعوباً من اللاأدريين (Agnostics). وهذا لا يعني أنَّهم ملحدون منكرون، بل يعني أنَّهم ليس لديهم مرجعية هداية إلهية دينية وعقلية فطرية يلتزمون ثوابتها ويؤمنون بقيمها ومبادئها الفطرية الأخلاقية، ولذلك هم في لهاث تيه «اللاأدريين». فالسلوكات تحركها دوافع ورغبات وانحرافات بهيمية، والحق والصواب في فكرهم إصابات مشوهة منقوصة ليس لها مرجعية أخلاقية ملزمة ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفُرقان: 44].

وحالة «اللاأدرية» هي السبب في رفض شعوب أوروبا أن يُنَصَّ في دستور اتحادها ووثائقه على أن ثقافتها ثقافة مسيحية.

فحالة أوروبا ليست مجرد علمانية، ولكنها «علمانية مادية»، وجانب الليبرالية الاجتماعية هو المسؤول اليوم في المقام الأول عن التدهور الروحي والأخلاقي، وعن انهيار الأسرة وتفشي العنف الاجتماعي المتزايد في بلاد الغرب. فهل المدنية الإسلامية الروحية الاستخلافية تعني العلمانية المادية الغربية؟

من المهم أن نحرر هذه المفاهيم، لما تثيره من حيرة لدى جماهير الأمة الإسلامية، وما تجره من تصرفات وتناقضات في المفاهيم بين مختلف الأطراف المعنية بقصد أو دون قصد، الأمر الذي يعوق التواصل والحوار البناء.

فالفهم المبسط، يرى أن «العلمانية الغربية» هي نظام سياسي فصل فيه نظام الحكم وسلطاته عن «الدين» الذي هو «المسيحية» بكنائسها المختلفة. وبهذا ساد الفهم لدى جمهور المسلمين أنّ «العلمانية» في المجتمع المسلم بالضرورة قد «تغرِّب» «هويته» الإسلامية وتمسخها. ومن هنا يدور الصراع بين الفئات المختلفة حول «هوية» المجتمع، ومآل «عقائده» و«ثقافته» و«تراثه»، و«موروثه» الحضاري. وجلّ هذه المعارك معارك وهمية، ترجع إلى عدم تحرير هذه المصطلحات.

وما يجب أن نحرره قبل أي شيء هو: ماذا يعني «الدين»؟ هل هو ما سبق من ديانات «سماوية» وبخاصة «اليهودية» و«المسيحية»، أم أن «الدين» يعني «جوهر» مفهوم الدين، ودوره

في الحياة الإنسانية؛ «أي الرؤية الكونية» التي تحدد للأفراد والجماعات الإنسانية، معنى الحياة، والغاية منها، وهدف السعي فيها؟

ومن هنا فإن «دين الغرب» المعاصر هو ليس المسيحية، بل «المادية» الطينية الحيوانية، وقانونها «تظالم الغاب»، وهو «دين» ورؤية كونية (world view) نقيض «للرؤية الكونية» الروحية الإسلامية الاستخلافية الإنسانية، التي قانونها «العدل» المطلق، ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [المُمتَحنَة: 8]. ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ﴾ [المَائدة: 8].

وفي الجانب الاجتماعي أخذت «الليبرالية» تعني اللهاث خلف المتع «والشهوات» دون مراعاة «للفطرة الإنسانية السوية»، وهو أمر لابد أن ينتهي إلى تخطى حق «حرية فعل ما هو صواب، إلى دعوى حق فعل ما هو مناقض للفطرة السوية». وهذه ليست حرية، بل هي «فوضى» اجتماعية، وهي حال مؤذنة بانهيار المجتمعات والحضارات على مر التاريخ، كما وضّح القرآن الكريم ذلك، في حالة قوم نوح وقوم شعيب وقوم لوط، وغيرهم.

أما في الاقتصاد، فإن انعكاس «دين الغرب المادي» هو صراعات بين الأمم، يفترس فيها القويُّ (الاستعمارُ) الضعيفَ، وحيث وضع اليد هو «سند الملكية»، وهو مفهوم «الرأسمالية».

فإذا كان للأمم الغربية ومن سار في فلكها «دين» أو «أديان»

كما للأمة الإسلامية «دين»، أدركنا لماذا لا يرحب الغرب بانضمام «تركيا» إلى «الاتحاد الأوروبي»، مع أنها أخذت بجميع الوسائل «الديمقراطية»، وحققت أداءً اقتصادياً رائعاً، وحققت بالفعل الفصل بين الحكم والسلطة والبرامج السياسية وبين الدين والنشاط الدعوي الديني، وما يمثله من عقيدة روحية وخلقية، وجعلته متروكاً للدعوة ومؤسساتها وهيئاتها الأهلية. أي أصبحت بمفهوم الجمهور دولة «علمانية» «ديمقراطية»، وأدركنا كذلك لماذا يضيق الغرب بالأقليات المسلمة، التي يستوردها لكي يستغلها في خدمته، ومع ذلك يحرمها حتى مما يعتبر في «دينه» و«ثقافته» حقاً. ففي «شؤون اللباس» وهو أمر شخصي، تحرّم بعض بلاده، حق النقاب، وأخرى تحرم حق الحجاب وهو «مجرد غطاء الرأس»، وبعضها يحرم بناء آحاد المآذن، على الرغم من ارتفاع آلاف أعمدة أجراس الكنائس، بل إنَّ بعضهم يريد تحريم قراءة القرآن، وحجتهم أن ذلك لا يتفق مع «ثقافتهم» ويشوهها. فهم يعلمون أن الفصل بين السلطة والدعوة الدينية أو ما يدعونه في تجربتهم «بالعلمانية» لا تعني عند المسلم قيماً اجتماعية ليبرالية، بل هي قيمٌ روحية أخلاقية إسلامية، يخشون مما تحدثه من خلخلة وتأثير غير مرغوب فيه من قِبَلِ كهنة التحلل والانفلات الحيواني، ومصالحهم في تجارة الرذائل الأخلاقية، وإدمان مجتمعاتهم عليها.

إذا أدركنا ذلك، عرفنا لماذا يكون من الأوفق أن نعبِّر عن نظام الحكم في المجتمع المسلم «بالمدني» وليس «بالعلماني»؛ إذ ينبغي أن يقوم نظام الحكم وفقاً لإرادة المجتمع الحرة،

ويضمن الحريات ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ﴾ [البَقَرَة: 256]، ويلتزم حرية «الدعوة» إلى مبادئ «العدل والتراحم والتكافل وحمل المسؤوليات»، دون أي قيود تضعها سلطات الحكم، وذلك هو ضمان سلامة أداء مؤسسات الحكم دون «فساد واستبداد».

إن الدين الإسلامي الروحي، الاستخلافي الأخلاقي، هو مركب الخلاص للإنسانية، بشرط استعادة نقائه وبناء مؤسساته الضامنة لاستمراره، ومواكبة واقع الزمان والمكان وتحديات العصور، أو ما ندعوه «الأصالة المعاصرة».

إنّ مفهوم «المدنية الإسلامية» هو التعبير الذي ينبغي أن يدعى به نظام الحكم المسلم. حتى وإن دعي بالعلمانية، فإنه يفهم على أنه «علمانية» روحية أخلاقية، لأن المقصود بذلك هو إبعاد يد السلطة عن التعليم الديني وعن نشاط الدعوة. ولا يغيب هنا أن الإسلام له بعده الروحي وقيمه الأخلاقية التي تخالط نفسية الإنسان المسلم، وبها يستشعر الالتزام في الحياة. ولذلك فالتعبير السليم عن الحالة الإسلامية هو وصفها بأنها «مدنية إسلامية».

فالمحتوى الروحي والأخلاقي الإسلامي الذي يدين به الإنسان المسلم، خالطه كثير من التشويه، حتى طال فكر المسلم ومناهجه ووسائله التربوية، فأحدث فصاماً بين العقيدة والسلوك. إلا أن التزام المسلم النفسي الروحي يجعله في حراك مستمر لتفعيله في واقع حياته. وهذا الدافع النفسي الفطري العقلي الروحي هو طوق النجاة للأمة والإنسانية، وسييسر قيادتها مجدداً إلى بر السلام.

وهكذا، فإن المصطلح الصحيح الذي ينبغي للمجتمع الإسلامي ولنظام حكمه هو «المدنية الإسلامية»؛ ويعني الفصل

بين الدعوة والتعليم الديني، والسلطة والحكم، والقصد من هذا الفصل أن لا يتمكن رجال السلطة من تشويه مبادئ الدين واستغلاله للسيطرة على الجمهور، واحتكار السلطة والثروة وتفشي الاستبداد والفساد.

إن الأمة -في اعتقادي- أمام مفترق طرق يستدعي الفصل بين الدعوي والسياسي، وإزالة ما أصاب الفكر الإسلامي من تشوه، وما أصاب مفاهيم التربية الإسلامية من قصور بسبب جهل الدعاة بعلوم الفطرة الإنسانية؛ أي الحقائق العلمية المتعلقة بالفطرة الإنسانية؛ بمعنى أن يستعان بالعلوم الاجتماعية والإنسانية -مجردةً من هدف توظيفها لرؤية الغرب الكونية المادية- في معرفة كيف تغرس عقيدة الإسلام وقيمه وأخلاقياته في أساس نشأة الطفل حبّاً لله الذي يحب عباده المؤمنين، بعيداً عن السلطوية والتخويف وقهر الإرادة ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ﴾ [البَقَرَة: 165].

إن من المهم للإسلاميين وللأحزاب الإسلامية، الالتزام والنضال من أجل حق الشعب في حرية اختيار من يحكم، على أساسٍ من حق تعدد الأحزاب وتداول السلطة، وفقاً لاقتناع جمهور الأمة، والوقوف في وجه أي حزب سياسي يعمل ضد هذه المبادئ، وكشفه وفضحه، واستخدام كافة الوسائل القانونية والمشروعة ضده، وتنوير الرأي العام بمخاطر مبادئه وغاياته السلطوية، مع العمل الجاد، بالتعاون مع كافة المؤسسات والجماعات العاملة، لتمكين عقيدة التوحيد والاستخلاف، وضمان كرامة الإنسان وتكافله، وقصد الحق والخير، ونشر القيم والأخلاق الحميدة في المجتمع، خدمةً للأمة وللإنسانية.